

ديف ديسكورس || هل يقود اتفاق مصر مع صندوق النقد الدولي إلى نمو اقتصادي مستدام رغم التضخم والمخاطر الإقليمية؟



الأربعاء 1 يوليو 2026 08:00 م

استعرض فريق أخبار ديف ديسكورس أبعاد الاتفاق الأخير بين مصر وصندوق النقد الدولي، معتبراً أنه لا يقتصر على توفير تمويل جديد، بل يمثل اختباراً حقيقياً لقدرة برنامج الإصلاح الاقتصادي على تحقيق نمو مستدام في ظل بيئة إقليمية مضطربة. ورأى التقرير أن الاتفاق يعكس استمرار ثقة المؤسسات المالية الدولية في مسار الإصلاح المصري، لكنه شدد على أن النجاح النهائي سيعتمد على قدرة الحكومة على احتواء التضخم، والحفاظ على مرونة سعر الصرف، وتسريع الإصلاحات الهيكلية التي تمنح القطاع الخاص دوراً أكبر في قيادة الاقتصاد.

وأوضح موقع ديف ديسكورس أن الاتفاق المبدئي مع صندوق النقد الدولي، الذي ينتظر موافقة المجلس التنفيذي، قد يتيح لمصر الحصول على تمويل يقارب 1.6 مليار دولار، تشمل 1.5 مليار دولار ضمن برنامج «تسهيل الصندوق الممدد»، إضافة إلى نحو 136 مليون دولار من «صندوق المرونة والاستدامة». وأشار التقرير إلى أن أهمية الاتفاق تتجاوز قيمة التمويل، لأنه يبعث برسالة طمأنة إلى المستثمرين والأسواق العالمية بشأن استمرار برنامج الإصلاح الاقتصادي.

التمويل الدولي يعزز الاستقرار لكنه لا ينهي التحديات

جاء الاتفاق في توقيت تواجه فيه مصر ضغوطاً اقتصادية متزايدة بفعل الاضطرابات الإقليمية التي أثرت في حركة التجارة والسياحة، ورفعت تكاليف الشحن، وأضعفت إيرادات بعض القطاعات الحيوية، وهو ما فرض ضغوطاً على احتياطات النقد الأجنبي والأوضاع المالية للدولة.

ويرى التقرير أن التمويل الجديد يمنح الاقتصاد المصري هامشاً أكبر لمواجهة الصدمات الخارجية، كما يعزز ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية الدولية في قدرة الحكومة على مواصلة الإصلاحات. كذلك قد يساهم اعتماد صندوق النقد للاتفاق في جذب تمويلات إضافية من بنوك التنمية متعددة الأطراف، والدول الخليجية، والمستثمرين الدوليين، وهو ما قد يحسن قدرة مصر على الوصول إلى مصادر التمويل الخارجية في ظل استمرار ارتفاع تكاليف الاقتراض عالمياً.

ورغم ذلك، يؤكد التقرير أن هذا التمويل لا يمثل حلاً دائماً للتحديات الاقتصادية، بل يمنح الحكومة وقتاً إضافياً لمواصلة الإصلاحات الضرورية التي تعالج الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد.

التضخم وسعر الصرف مفتاحا المرحلة المقبلة

رغم تسجيل الاقتصاد المصري معدل نمو حقيقي بلغ نحو 5% خلال الربع الثالث، لا يزال التضخم يمثل أبرز المخاطر التي تهدد استدامة هذا الأداء، لذلك أوصى صندوق النقد بالاستمرار في السياسة النقدية المتشددة لضمان احتواء الضغوط التضخمية.

وأشار التقرير إلى أن رفع أسعار الفائدة يساعد على كبح التضخم وتحقيق الاستقرار المالي، لكنه يزيد في الوقت نفسه تكلفة الاقتراض على الشركات والأسر، وهو ما يفرض على صانعي السياسات تحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل.

كما يواصل صندوق النقد التأكيد على أهمية الإبقاء على سعر صرف مرن، باعتباره وسيلة لتعزيز قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية، وتجنب الأزمات التي قد تنجم عن تثبيت سعر العملة بصورة لا تعكس واقع السوق، فضلاً عن دعم ثقة المستثمرين في الاقتصاد.

وأضاف التقرير أن استمرار إصلاح منظومة دعم الطاقة، عبر تعديل أسعار الوقود والكهرباء، يعزز استدامة المالية العامة ويخفض أعباء الدعم، لكنه يرفع في المقابل تكاليف المعيشة، وهو ما يستدعي توسيع برامج الحماية الاجتماعية لحماية الفئات الأكثر احتياجًا

الإصلاحات الهيكلية والقطاع الخاص يحددان مستقبل الاقتصاد

اعتبر التقرير أن توسيع مشاركة القطاع الخاص يمثل الركيزة الأهم في برنامج الإصلاح الاقتصادي، إذ يسعى صندوق النقد إلى تسريع برنامج تخارج الدولة من بعض الأصول، إلى جانب تنفيذ إصلاحات هيكلية تعزز بيئة الاستثمار والمنافسة

وأوضح أن الاقتصاد المصري اعتمد خلال السنوات الماضية بدرجة كبيرة على الاستثمارات العامة، بينما يتطلب تحقيق نمو مستدام زيادة مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص العمل، ورفع الإنتاجية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتنويع مصادر النمو الاقتصادي

ورجح التقرير استفادة قطاعات الصناعة والطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية والبنية التحتية والخدمات المالية والتكنولوجيا من الإصلاحات المرتقبة إذا نُفذت بكفاءة وشفافية، لكنه شدد على أن التنفيذ الفعلي سيظل العامل الحاسم، إذ سيراقب المستثمرون مدى التزام الحكومة بإجراءات الخصخصة، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز المنافسة العادلة بين جميع الفاعلين في السوق

وخلص التقرير إلى أن الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي يمثل بداية مرحلة أكثر تعقيدًا في مسار الإصلاح الاقتصادي المصري، وليس نهاية له، فبينما يوفر التمويل الخارجي دعمًا للاستقرار المالي على المدى القصير، سيظل تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام مرهونًا باستمرار الإصلاحات، وتعزيز ثقة المستثمرين، وقدرة الحكومة على تحويل الاستقرار المالي إلى تنمية اقتصادية حقيقية يقودها القطاع الخاص وتنعكس آثارها على مستويات المعيشة

<https://www.devdiscourse.com/article/other/3942672-can-egypts-16-billion-imf-deal-deliver-lasting-growth-despite-inflation-and-regional-risks>